اللجنة تجتمع بوزير الخارجية السابق الأحد المقبل

اليحيى: «التحويلات» استمعت لمعلومات مهمة من البناي

كشف مقرر لجنة التحقيق في التحويلات الخارجية فيصل اليحيى ان اللجنة استمعت الى افادات وكيل ديوان رئيس مجلس الوزراء للشؤون العامة خالد البناي، مضيفا ان اللجنة حصلت على معلومات مهمة في اجتماع الامس وان البناي قد اجاب عن كل الاسئلة، مجددا تأكيده على ان اللجنة ستستمع يوم الاحد المقبل الى افادات وزير الخارجية السابق ومدير ادارة الاعمال المصرفية والعملات الاجنبية في بنك الكويت المركزي، بينما سيحضر الاجتماع الاحد المقبل السفراء المعنيون وهم عبدالله مراد وخالد الدويسان وضرار الرزوقي.

وقال اليحيى، في معرض رده على سؤال عن دعوات النائب نبيل الفضل لالغاء لجان التحقيق في الايداعات والتحويلات، لأنها تنتهك خصوصية الافراد، ان هذه اللجان جاءت بقرار مجلس الامة وبموضوعات كانت محل غضب شعبي وابعدت المجلس السابق والحكومة السابقة بمطالبات شعبية، وبالتالي هذه اللجان هي حق للشعب الكويتي وعلينا الدفاع عنه ورفض دعوات الغائه، مضيفا انه لا احد قد سمع افشاء اسرار عن لجان التحقيق، مؤكدا ان اعضاء لجان التحقيق ومن وافق على تشكيلها لا يهدفون الى اتهام احد مسبقا او تعنيف احد ما بل ان القائمين عليها ملتزمون بالسرية والمهنية.

عبداللطيف العميري وفيصل اليحيى ود.فيصل المسلم ود.عبيد الوسمي وخالد الطاحوس خلال اجتماع اللجنة

«حقوق الإنسان» تطالب «الخارجية» باستقبال دفاع معتقلي غوانتانامو

عقدت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان البرلمانية اجتماعات امس مع فريق الدفاع عن المعتقلين الكويتيين في غوانتانامو، وقررت دعوة الفريق اليوم لمحاولة عقد اجتماع على هامش الجلسة مع الحكومة، التي لم تجتمع معه الى الآن. وقال فيصل اليحيى في تصريح صحافي امس «لقد عقدت لجنة حقوق الانسان البرلمانية مع المحامي عادل العبدالهادي، وفريق الدفاع الاميركي عن ابنائنا المعتقلين في غوانتانامو، واستمعت الى ملاحظات فريق الدفاع، الذي زودنا بالعديد من المعلومات، مشيرا الى انه من ابرز الامور التي اشار اليها فريق الدفاع وحرصنا عليها في اللجنة انه مازال يحظى بالدعم اللازم من قبل الحكومة والخارجية الكويتية».

واضاف اليحيى انه الى الآن لم تجتمع الخارجية الكويتية مع فريق الدفاع، الذي جاء الى الكويت على نفقته الخاصة، لذا نعتقد أنه يجب على الخارجية الكويتية لقاء هذا الفريق من اجل الاستماع الى كل معلوماته، التي حملها معه من الولايات المتحدة، والتعامل معها، ونتمنى ان يتم اللقاء خلال اليوم (أمس)، لان الفريق سيغادر البلاد اليوم او غدا، لافتا الى انهم دعوا الفريق بصحبة العبدالهادي، للحضور الى مجلس الامة اليوم، من اجل عقد لقاء على هامش جلسة مجلس الامة، ويجب ان تكون هذه القضية على مستوى عال من الاهمية من قبل الحكومة الكويتية، لاسيما انها تتعلق بحقوق الانسان.

وطالب اليحيى الخارجية الكويتية تزويد اللجنة بالتقارير الخاصة بمتابعة القضية، واوجه صرف الاموال التي تم انفاقها على هذه القضية، ولا يمكن ان ننسى او نتناسى ابناءنا واخواننا في غوانتانامو، فعلى الحكومة ان تتعامل مع فوزي العودة وفايز الكندري على انهما ابناؤها.

وعن رأيه في تخفيض مدة الحبس الاحتياطي الى يوم واحد، قال اليحيى: الحبس على ذمة التحقيق وضحه المشرع لاعتبارات معينة، تتعلق بمصلحة التحقيق، وهو استثناء لا يجوز التوسع فيه او القياس عليه، ولا يجوز استخدام هذا الحبس على ذمة التحقيق كعقوبة، قبل ان يبت القضاء في التهم الموجهة الى اي متهم، ولذلك نقول نحن نعتقد ان تمارس هذه الصلاحية لأضيق الحدود ولا يجوز التوسع فيها، فمع الاسف كان هناك نهج سابق في التوسع بمثل هذه الصلاحيات، لاسيما في قضايا الرأي، ذات الطابع السياسي، ومازال هذا النهج مستمرا.

وتابع اليحيى: وحق الحبس الاحتياطي مشترط بخشية هروب المتهم وعدم العبث بادلة الاتهام، وهناك العديد من القضايا التي ضد ممارسة هذه الصلاحية، وتم تقييد حرياتهم وحبسهم، وهذا نهج سيئ يجب ايقافه من خلال التشريع والرقابة. واكد اليحيى ان اللجنة التشريعية انتهت من تقريرها بشأن تخفيض مدد الحبس على ذمة التحقيق ويجب ان يدرج على اعمال المجلس، لافتا الى ان هناك حجزا على ذمة التحقيق وآخر على ذمة القضية، والخاص بالقضية غير مقيد، اما حديثنا فهو عن التحقيق الذي يتمادى فيه دون مبرر قانوني.

د.وليد الطبطبائي ومحمد هايف ود.عادل الدمخي وفيصل اليحيى ود.عبدالحميد دشتي اثناء الاجتماع

«الإيداعات» بحثت مع محافظ «المركزي» بلاغات الجهات الرسمية

بيّن مقرر لجنة تحقيق الايداعات المليونية النائب د.محمد الدلال ان اللجنة اجتمعت امس والتقت محافظ البنك المركزي محمد الهاشل، وتباحثنا معه حول البلاغات ودور البنك المركزي تجاهها، والحوالات التي تأتي من الجهات الرسمية للبنك، ومدى ارتباطها بعملية الايداعات الخاصة للنواب والوزراء في الفترة من 2009/4/1 إلى 2011/11/6.

وقال الدلال في تصريح للصحافيين حضر الاجتماع رئيسة قسم الحوالات بإدارة العمليات الاجنبية في البنك المركزي عبير العسعوسي وتطرقنا الى دور البنك المركزي في التعاطي مع هذا الموضوع وخصوصا الحوالات التي تأتي من الجهات الرسمية الى المركزي. وذكر الدلال ان هذا الاجتماع الاول للاطراف التي جرت دعوتها وارتأت اللجنة عند اجتماعات اخرى وطلبنا بيانات من الاخوة.

وأوضح الدلال ان الدعوة وجهت الى المسؤول عن التسجيل العقاري في وزارة العدل عادل الهويدي لكنه لم يحضر، وحضر بدلا منه وكيل وزارة العدل عبدالعزيز الماجد ورأت اللجنة دعوة الهويدي وطلبت بعض المعلومات التي من المفترض ان تأتي بها الوزارة في اجتماع يحدد لاحقا. وأعلن الدلال عن ايميل خاص للمجلس يستقبل اي معلومات تخص التحقيق.

ايميل لجنة الايداعات المليونية: dm@kna.kw.

فاكس: 22477000.

رياض العدساني ومحمد الدلال ومسلم البراك والصيفي الصيفي ومحمد العتيبي خلال اجتماع اللجنة

استفسر عن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والتطبيقي

الشاهين يسأل عن إجراءات قبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي

قدم النائب اسامة الشاهين سؤالا برلمانيا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف جاء في مقدمته: ان الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم الجيد من سمات الدول الناجحة،وقد كان التباين الكبير بين أعداد المتقدمين والمقبولين في الجامعة والتطبيقي اكبر دليل على ذلك الخلل، فمن غير المقبول أن تمس هذه المشكلة آلاف الطلبة ممن استوفوا شروط القبول وليس من المنطقي أن تفاجأ مؤسسات التعليم العالي بأعداد الخريجين وبنقص استعدادها لاستقبالهم، فخريجو الثانوية العامة كانوا في مراحل التعليم العام وأعدادهم معروفة، إلا أن ضعف التخطيط والتباطؤ بالتنفيذ جعل مؤسسات التعليم العالي عاجزة عن الاستعداد بالكوادر الأكاديمية والمنشآت والمرافق لاستقبال الأعداد المتزايدة من الخريجين، مما خلق هذه الأزمة الموسمية التي أصبحنا نواجهها كل صيف.

وحسب تصريحات المسؤولين في مؤسسات التعليم العالي (جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - البعثات الخارجية - البعثات الداخلية)، فإن هذه المؤسسات اتخذت مجموعة من الإجراءات لتجنب مشاكل القبول، ورغبة منا في فهم سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي والوقوف على استعدادات وزارة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي لاستقبال خريجي العام الدراسي الحالي، وحرصا منا على المساهمة في تذليل أي عقبات قد تواجه الوزارة في سعيها لزيادة القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لتجنب تكرار مشاكل القبول في الأعوام السابقة.

وجاء نص السؤال كالتالي:

● ما الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات التعليم العالي (جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - البعثات الخارجية - البعثات الداخلية) لتجنب مشاكل القبول وما النتائج المتوقعة لهذه الإجراءات؟

● كم العدد المتوقع لخريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في العام الدراسي الحالي 2011 - 2012 من جميع مؤسسات التعليم العام والخاص وكم العدد المتوقع للخريجين من الكويتيين ومن يعاملون معاملة الكويتيين في قبول مؤسسات التعليم العالي؟

● ما عدد الطلبة المتوقع قبولهم العام الدراسي المقبل 2012 - 2013 في جميع مؤسسات التعليم العالي (جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - البعثات الخارجية - البعثات الداخلية) سواء في الفصل الدراسي الأول أو الثاني؟ برجاء التوضيح.

● ما عدد خريجي الثانوية العامة أو ما يعادلها في كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012 من جميع المؤسسات التعليم العام والخاص كل على حدة.

● ما عدد الطلبة الذين تم قبولهم في كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012 في جميع مؤسسات التعليم العالي (جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - البعثات الخارجية - البعثات الداخلية) سواء في الفصل الدراسي الأول أو الثاني؟ في كل عام على حدة.

● ما عدد خريجي جميع مؤسسات التعليم العالي (جامعة الكويت - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - البعثات الخارجية - البعثات الداخلية) منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012 سواء في الفصل الدراسي الأول أو الثاني؟ في كل عام على حدة.

● ما العدد الإجمالي للطلبة المقيدين في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي في كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012؟

● ما العدد الإجمالي للطلبة المبتعثين بعثات خارجية في كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012؟

● ما العدد الإجمالي للطلبة المبتعثين بعثات داخلية في كل عام دراسي منذ بداية نظام البعثات الداخلية وحتى العام الدراسي 2011 - 2012؟

● ما عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت في بداية كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012؟

● ما عدد أعضاء هيئة التدريس في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في بداية كل عام دراسي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012؟

● ما المبالغ التي صرفت لزيادة السعة المكانية (فصول دراسية - مختبرات - مرافق عامة.. الخ) في المواقع الحالية لجامعة الكويت منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012 وما النتائج التي تحققت في هذا الجانب؟ الرجاء التوضيح بالأرقام.

● ما المبالغ التي صرفت لزيادة السعة المكانية (فصول دراسية - مختبرات - مرافق عامة.. الخ) للهيئة العامة للتعليم التطبيقي منذ العام الدراسي 2005 - 2006 وحتى عام 2011 - 2012 وما النتائج التي تحققت في هذا الجانب؟ الرجاء التوضيح بالأرقام.

اسامة الشاهين

السعدون يهنئ نظيريه في جمهورية السنغال

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون ببرقيتي تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية السنغال مامادو سيك ورئيس مجلس الشيوخ بيب ديوب وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلادهما.

الصقر يقترح إلغاء قرار حل نادي الاستقلال ومعاودة نشاطه

تقدم النائب محمد الصقر باقتراح برغبة لإلغاء قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 33 لسنة 1977 بحل نادي الاستقلال، وكذلك القرار رقم 42 لسنة 1977 بأيلولة أمواله الى الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين، وإعادة مزاولة نادي الاستقلال لنشاطاته وفقا لقرار إشهاره في 28 ديسمبر 1963.

وقال الصقر في اقتراحه: «في 1963/12/28 وعملاً بالقانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بإشهار نادي الاستقلال لتحقيق عدة أهداف منه خلق مواطنين صالحين عن طريق نشر الوعي الثقافي والاجتماعي، وتوثيق مدى التعاون التام بين اعضاء النادي أنفسهم ومختلف الهيئات في البلاد».

وأضاف: «وباشر نادي الاستقلال نشاطه في حدود أهدافه ونظامه الأساسي حتى عام 1977، وفيه صدر القرار الوزاري رقم 33 لسنة 1977 بحل النادي وتصفية أمواله، وأعقبه القرار الوزاري رقم 42 لسنة 1977 بأيلولة أموال النادي الى الجمعية الكويتية لرعاية المعاقين، وكان حل النادي في ظروف خاصة واستثنائية لم تعد قائمة بعد ان مضى عليها اكثر من ثلاثين عاما، تأصلت خلالها، خاصة بعد التحرير وعودة الحياة النيابية في أكتوبر 1992، أحكام الدستور في شأن حرية تكوين الجمعيات (المادة 43) وانقضى الحظر المطلق على إشهار جمعيات النفع العام إلا بقرار من مجلس الوزراء، وأشهرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكثير منها في السنوات الأخيرة».

وتابع «إن عودة نادي الاستقلال الى مزاولة نشاطه وفقا لنظامه الأساسي، تمثل اضافة كبيرة الى المجتمع المدني في الكويت، وتعزيزا للدور الذي يقوم به كحلقة الوصل بين المواطنين والجهات الرسمية، فضلا عن أن إلغاء القرار الذي صدر بحله، يعتبر وضعا للأمور في نصابها الصحيح، ودعما واحتراما لمبدأ المشروعية».

محمد الصقر

العجمي: مبدأ الديموقراطية الدولية هو التعاون في محو المعوقات المعرقلة للمشاركة الحقيقية

اكد وكيل الشعبة البرلمانية النائب عمار العجمي ان مبدأ الديموقراطية الدولية لا يعني فقط التكافؤ في التمثيل بالمنظمات المختلفة بل التعاون معا في محو المعوقات المعرقلة للمشاركة الحقيقية للجميع. وقال العجمي في مداخلة له باجتماع اللجنة الدائمة الثانية «التنمية المستدامة والتمويل والتجارة» حول موضوع «اعادة توزيع السلطة وليس فقط الثروة.. التحكم بجداول الاعمال العالمية» ان زمن التعامل مع الديبلوماسية البرلمانية باعتبارها مجرد عقل للدفاع عن موقف ما في مواجهة موقف آخر «قد انقضى».

واضاف انه على الرغم من تناقض المصالح بين الدول إلا ان تقرير المعاملات وتدويلها يتضمن في جوهره ضرورة انتفاء المصلحة الجماعية المشتركة التي تسهم مباشرة في استتباب السلام والأمن وفي استبعاد سيطرة القوي على الضعيف.

عمار العجمي

الطبطبائي يستغرب إدخال الشؤون الشخصية في الخصومات السياسية

الفضل يطالب أمن الدولة بمحاسبة النفيسي والطبطبائي بالخروج من عضوية اللجان البرلمانية

طالب النائب نبيل الفضل وزير الاعلام وجهاز امن الدولة بمحاسبة د.عبدالله النفيسي على ما قاله بحق سمو الشيخ ناصر المحمد، حيث تعدى فيه على صلاحيات سمو الامير والدستور الكويتي، كما طالب النائب د.وليد الطبطبائي بالانسحاب من جميع اللجان البرلمانية في حالة صحة ما اثاره الفضل بشأن تعيين زوجته سكرتيرة في مكتبه.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين امس: اتمنى على وزير الاعلام ان يلحظ تصريح المدعو د.عبدالله النفيسي «الاخواني الشهير» في ندوة الثاني الذي قال فيه: تم فرض ناصر المحمد في الكويت بسبب النفوذ الايراني، فايران ترتاح للتعامل معه، مضيفا: اعتقد ان على وزير الاعلام وجهاز امن الدولة محاسبة هذا الشخص على كلامه لان الدستور في المادة 56 يقول: امير الكويت هو من يعين رئيس الوزراء في الكويت، فبكلامه اضافة للمساس بسمو الشيخ ناصر المحمد، تعد على صلاحيات الامير وعلى الدستور.

واضاف الفضل: لن نسمح لعبدالله النفيسي واشباهه بالتعدي على الدستور وعلى مواده حتى يخترع الروايات التي في باله، وان كان لديه خلافات مع ناصر المحمد فلا يدخل المواد الدستورية في النصف.

ولفت الفضل الى ان الجزء الآخر الذي اراد التحدث عنه يخص السيدة الفاضلة «ن.ع» فهي الى وقت قريب كانت تعمل في مكتب وزير الاسكان، من ايام الشيخ احمد الفهد، وتم انتدابها الآن من قبل الامين العام لمجلس الامة، للعمل كسكرتيرة في مكتب النائب د.وليد الطبطبائي، مشيرا الى ان الاخت «ن.ع» كانت من ضمن من تم قبولهم في دفعة سبتمبر 2010 للدراسة بالجامعات المصرية، وكانت تدرس الحقوق في جامعة القاهرة. وتابع الفضل: ولا اعتقد انها انتهت من دراسة كلية الحقوق وهي تعمل الآن سكرتيرة في مكتب الطبطبائي، لكن المحزن في الامر انه اتضح انها زوجة د.وليد الطبطبائي، وأجد في هذا كارثة، بأن يقوم نائب بمجلس الامة اقسم على الدستور بالحفاظ على المال العام، ويقوم بتعيين زوجته، مشددا على ان الحفاظ على المال العام لا يتم عبر تعيين ناس في مكتبه كسكرتارية لا يداومون، وعندما يكونون من الاقارب فهي كارثة أكبر واكبر.

وقال الفضل «اتمنى ان تكون هذه المعلومة خاطئة - وان كنت لا اعتقد - ووقتها سوف اعتذر رسميا للدكتور وليد الطبطبائي، اما اذا كانت صحيحة فأتمنى عليه ان ينسحب من كل لجنة هو عضو فيها، لانه ليس مؤهلا حتى اخلاقيا للعمل في هذه اللجان البرلمانية، فهو فاقد للحيادية تماما وللنزاهة فقد عين زوجته التي تدرس سكرتيرة بمكتبه، مشيرا الى ان هذا التصرف قد اطاح بأحد النواب السابقين في الانتخابات فلم توضع هذه الوظائف حتى يشغل النائب اقاربه فيعفيهم من الدوام على حساب المال العام. وشدد الفضل على اهمية ألا يكون الاعضاء القدوة السيئة، فنحن معنيون بمكافحة الفساد، الا اننا بمثل هذه التصرفات نعتبر اس الفساد، وهي كارثة اخلاقية لا تؤهل المجلس ونوابه لمكافحة الفساد.

من جانبه، أعرب النائب د.وليد الطبطبائي عن استغرابه وأسفه للزج باسم زوجته في الخصومات السياسية ضده، ودعا بعض الأطراف إلى الترفع عن الأمور الشخصية خصوصا انها بنيت على البهتان والتلفيق. وقال د.الطبطبائي إن السيدة زوجته منتدبة فعلا للعمل ضمن السكرتارية في مكتبه وهي تقوم بمهمة حلقة الوصل مع الناخبات في الدائرة وخارجها ونقل مطالبهن التي هي من صميم عمل سكرتارية النائب، وكذلك التعامل مع قضايا المرأة والأسرة التي لا تخفى أهميتها في العمل البرلماني. وأضاف أن زوجته تقوم بالحضور وعمل البصمة يوميا مثل سكرتارية كل النواب، وليس صحيحا أنها ملتحقة بالدراسة في الخارج بل إنها أوقفت قيد دراستها منذ سنتين ومازال موقوفا. وتحدى الطبطبائي أي طرف أن يثبت وجود مخالفة قانونية أو مالية من أي نوع في هذا الموضوع، وقال إن من حاول إثارة الشبهات في هذه المسألة هو آخر من يحق له الحديث عن حرمة المال العام أو التزام القوانين.

د.وليد الطبطبائي

نبيل الفضل